

المساهمة الجنائية في جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة (دراسة مقارنة)

زينب كاظم مطلق حسن إسرائ محمد علي سالم

كلية القانون / جامعة بابل

Zainabkadhim9494@gmail.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام: 2020 /2/20
تاريخ قبول النشر: 2020 /3/ 16
تاريخ النشر: 2020 /10/2

المستخلص

إن القاعدة العامة في الاشتراك الجرمي تقضي بأن يتم فعل الاشتراك بنية المساهمة في الجريمة محل الاشتراك ووقوع الجريمة بناءً على ذلك، وهو ما يعبر عنه بعلاقة السببية بين فعل الاشتراك ووقوع الجريمة، إلا أن المشرع في الجريمة محل البحث قد خرج عن القواعد العامة للاشتراك وعده جريمة مستقلة ولو لم تقع الجريمة محل الاشتراك .

الكلمات الدالة: المساهمة، جريمة، دستور، أمن الدولة الداخلي .

The Criminal Contribution to the Crime of Attempting to Change the Constitution of a Country: A Comparative Study

Zainab Kadhim Motlag Hassan

Esraa Mohammed Ali Salim

College of Law / University of Babylon

Abstract

The general rule in criminal participation is that Participation with the intention of contributing to the crime subject to participation and the occurrence of the crime accordingly, which is expressed by the causal relationship between the act of participation and the occurrence of the crime, except that the legislator in the crime under study has deviated from the general rules of participation and is considered an independent crime even if the running did not occur The subject of subscription.

Keywords: contribution, crime, constitution, internal security of the state .

المقدمة

إن البحث في موضوع (المساهمة الجنائية في جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة - دراسة مقارنة) يقتضي بيان أهمية البحث ومشكلته، فضلاً عن تحديد نطاق البحث، ومنهجه وخطته.
أولاً: أهمية البحث / تأتي أهمية البحث من عدّ جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة من الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، والماسة بأمن الدولة الداخلي، ولتحقيق الغاية المبتغاة من التجريم يقتضي بالمشروع الخروج عن القواعد العامة للمساهمة الجنائية .

ثانياً : مشكلة البحث / تتمثل مشكلة البحث في القصور في معالجة أحكام المساهمة التبعية لجريمة الشروع في تغيير دستور الدولة.

ثالثاً: نطاق البحث/ تناولنا موضوع بحثنا في ظل قانون العقوبات العراقي والقوانين العربية المقارنة كقانون العقوبات المصري وقانون العقوبات الليبي وقانون العقوبات البحريني.

رابعاً: منهج البحث/ إعتدنا في بحثنا على المنهج التحليلي المقارن؛ كونه الأكثر انساقاً مع موضوع البحث.
خامساً: خطة البحث/ تناولنا موضوع بحثنا من خلال مطلبين، سبقتهما مقدمة، تناولنا في المطلب الأول مفهوم جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة، وخصصنا المطلب الثاني للمساهمة الجنائية في جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة، وأنهينا البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات والمقترحات.

المطلب الأول: مفهوم جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة

سنقسم هذا المطلب على فرعين، نخصص الفرع الأول لتعريف جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة، ونبين في الفرع الثاني تمييز جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة عما يشتهه معها.

الفرع الأول: تعريف جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة

لم تعرف التشريعات العقابية- محل الدراسة - جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة بلاكتفت بإيراد أحكامها وهو مسلك محمود، فالمشروع مهما بذل من جهد في صياغة التعريف فلن يأتي جامعاً لكل المعاني المطلوبة، وإن كان ملائماً في زمن معين فقد لا يكون كذلك في زمن آخر، فترك مهمة وضع التعريفات للفقهاء .

ومن الجدير بالذكر أن التشريعات العقابية لم تستخدم مصطلحاً واحداً للدلالة على هذه الجريمة فالمشروع العراقي يستخدم مصطلح (الشروع في تغيير دستور الدولة)⁽¹⁾، بينما يستخدم المشرع المصري والبحريني مصطلح (المحاولة في تغيير دستور الدولة)⁽²⁾، في حين يستخدم المشرع الليبي مصطلح (الشروع في تغيير الدستور)⁽³⁾، ونرى بأن المشرع العراقي كان موفقاً باستخدام مصطلح (الشروع في تغيير دستور الدولة) فهو الأدق لغة، علاوة على الخلاف الفقهي بصدد (المحاولة)، فهناك من يرى بأنها مرادفة للتحضير⁽⁴⁾، في حين يرى آخر بأنها مرحلة وسط بين التحضير والشروع⁽⁵⁾، أو مرادفة للشروع⁽⁶⁾، أو هي مرحلة لاحقة للشروع⁽⁷⁾، فضلاً عن أن المشرع العراقي لم يعاقب على الأعمال التحضيرية إلا ما ورد بنص خاص⁽⁸⁾. علاوة على تحديده لـ (دستور الدولة) وبها ينصرف المعنى إلى دستور جمهورية العراق دون غيره من دساتير الدول الأجنبية .

أما تعريف الجريمة محل الدراسة قضاءً ففي حدود القرارات القضائية التي اطلعنا عليها لم نجد تعريفاً لها.

وبالنسبة للتعريف فقهاً فلم نجد تعريفاً لجريمة الشروع في تغيير دستور الدولة- في حدود المصادر التي إطلعنا عليها - إلا أن هناك من عرّف تغيير الدستور بأنه (تعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى إليه)⁽⁹⁾، كما عرّف آخر التعديل بدلالة التغيير، حيث عرف التعديل الدستوري بأنه (أي تغيير في الدستور سواء بوضع حكم جديد في موضوع لم يسبق للدستور تنظيمه كما يشمل تغيير أحكام منصوص عليها في الدستور بالإضافة أو الحذف)⁽¹⁰⁾، وعُرف أيضاً بأنه (إدخال تغيير على نصوص المواد التي يتألف منها القانون الأساس للبلاد والدولة)⁽¹¹⁾، كما عرفه آخر بأنه (إدخال التغيير على الدستور القائم بإضافة نص أو أكثر إليه أو حذف نص أو أكثر منه أو استبدال نص أو أكثر بآخر يخالف في أحكامه الأول)⁽¹²⁾.

إن التعريفات السابقة تكاد أن تتفق على أن التعديل الدستوري لا يتعدى كونه تغييراً يطرأ على النصوص الدستورية، وإن الفرق بين التعديل بمعناه الضيق (الجزئي) والتعديل بمعناه الواسع (الكلي) هو الفرق بين تغيير الدستور وتعديله، إذ يكون التعديل جزئياً إذا اقتصر على بعض الأحكام بالتغيير دون البعض الآخر، أما التعديل الكلي فيشمل جميع أحكام الدستور بالتغيير⁽¹³⁾.

مما تقدم يمكن تعريف جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة بأنها (البدء بإرتكاب فعل إيجابي بجريمة القانون لتغيير دستور الدولة بالوسائل غير المشروعة أو وقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الجاني فيها).

الفرع الثاني: تمييز جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة عما يشتهبه معها

سنبين في هذا الفرع تمييز جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة عن جريمة الشروع في إثارة عصيان مسلح أولاً، وتمييز جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة عن جريمة إستهداف إثارة حرب أهلية ثانياً.

أولاً :- تمييز جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة عن جريمة الشروع في إثارة عصيان مسلح .

تعرف جريمة الشروع في إثارة عصيان مسلح بأنها (البدء بإرتكاب فعل يقترف بقصد إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور خاب أو أوقف أثره لسبب لا دخل لإرادة الجاني فيه)⁽¹⁴⁾. تتشابه الجريمتان في كونهما من الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، والماسة بأمن الدولة الداخلي⁽¹⁵⁾، كما أنهما من جرائم الخطر (الجرائم الشكلية)⁽¹⁶⁾ فهما من الجرائم مبكرة الإتمام والتي جرمها المشرع في مرحلة مبكرة هي مرحلة السلوك، فلا يشترط فيها تحقق النتيجة⁽¹⁷⁾.

كما أن الجريمتين تخضعان لمبدأ الاختصاص العيني (الاختصاص الذاتي)⁽¹⁸⁾، علاوة على أنها من الجرائم العمدية التي تتطلب توافر القصد الجرمي، فلا يمكن تصور وقوعها بطريق الخطأ غير العمدية⁽¹⁹⁾ كما أن كليهما من وصف الجنایات.

وتختلف الجريمتان من حيث المحل، فمحل جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة هو دستور الدولة النافذ أما محل جريمة الشروع في إثارة عصيان مسلح، فهو السلطات القائمة بموجب الدستور⁽²⁰⁾، كما تختلفان من حيث المصلحة المحمية، ففي جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة تتمثل أوجه الحماية الجنائية بحماية دستور الدولة من التغيير وما يترتب عليه من تغيير في الكيان السياسي والإقتصادي والإجتماعي، في حين أن المصلحة المحمية في جريمة الشروع في إثارة عصيان مسلح تتمثل بحماية السلطات القائمة بموجب الدستور من إثارة العصيان المسلح ضدها⁽²¹⁾.

ثانياً :- تمييز جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة عن جريمة إستهداف إثارة حرب أهلية

تعرف جريمة إستهداف إثارة حرب أهلية بأنها (الاعتداء الذي يقع بقصد إثارة الحرب الأهلية، وينبغي أن تقع أعمالها غايتها إستهداف إثارة الحرب الأهلية ولا يلزم وقوع الحرب الأهلية، وإنما يكفي أن يكون العمل أو الأعمال المرتكبة من شأنها أن تجعل الحرب الأهلية ممكنة الوقوع)⁽²²⁾.

إن أوجه التشابه بين الجريمتين تتمثل في أن كليهما من الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، والماسة بأمن الدولة الداخلي، والتي عالجها المشرع العراقي في الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات العراقي⁽²³⁾، كما تعد الجريمتان من وصف الجنائيات، علاوة على أنهما من جرائم الخطر التي تقع تامة بمجرد وقوع السلوك الجرمي⁽²⁴⁾ دون إشتراط حدوث نتيجة مادية⁽²⁵⁾، كما أن الجريمتين تخضعان للاختصاص العيني⁽²⁶⁾، كما تتشابهان في أنهما من الجرائم إيجابية السلوك التي يشترط ارتكاب سلوك جرمي، فلا يتصور وقوعهما عن طريق الإمتناع، كما أنهما من الجرائم العمدية التي تتطلب لوقوعها توافر قصد جرمي، فلا يمكن أن تقع عن طريق الخطأ.

وتختلف الجريمتان من حيث المحل، فمحل جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة هو دستور الدولة النافذ، أما محل جريمة إستهداف إثارة حرب أهلية فهي الدولة بأركانها الثلاثة الشعب والإقليم والسيادة⁽²⁷⁾، كما تختلفان من حيث المصلحة المحمية في التجريم ففي جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة تتمثل أوجه الحماية الجنائية بحماية دستور الدولة من التغيير وما يترتب عليه من تغيير في الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أما المصلحة المحمية في تجريم إستهداف إثارة حرب أهلية فهي حماية شرعية السلطة والوحدة الوطنية والسلم الإجتماعي⁽²⁸⁾.

يضاف إلى ما تقدم أن الجريمتين تختلفان من حيث وسائل وصور ارتكاب النشاط الجرمي المكون للركن المادي للجريمة، ففي جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة فيقع النشاط الجرمي باستخدام القوة أو العنف، أو استعمال العصابة للقتال أو الديناميت والمواد المتفجرة الأخرى والأسلحة النارية⁽²⁹⁾، أما جريمة إستهداف إثارة حرب أهلية فإن النشاط الجرمي المكون للركن المادي يقع في ثلاث صور: أولها تسليح المواطنين بإعطائهم الأسلحة أو عن طريق تزويدهم بالمال اللازم لشرائها، ولا عبء بكمية الأسلحة ما دام أنها تحقق الغاية المقصودة منها وذلك بتزويد الجماعات بوسائل الحرب الأهلية⁽³⁰⁾، أما الصورة الثانية فتتحقق بحمل الفئات والجماعات على التسليح ضد فئات أخرى إما بإقناعهم بجدوى ذلك أو إجبارهم عليه، والصورة الثالثة هي زرع بذور الشقاق والفرقة بينهم، وتتم هذه الصورة عن طريق حثهم على الاقتتال الطائفي، أو حثهم على القتل أو التخريب في مناطق معينة ضد أخرى، أو أي صورة تؤدي إلى الفرقة والشتات بين فئات المجتمع⁽³¹⁾، وفي قرار لمحكمة التمييز الاتحادية العراقية عبرت فيه عن معنى الفتنة الطائفية وجاء فيه "... وقد اعترف المتهم أن التخطيط للعملية كان بدوافع طائفية وخلق الفتنة لشق وحدة الصف الوطني وقد بين باعترافه كيفية التخطيط والتنفيذ لعملية تفجير الإمامين وقتل الصحفية (أ.ب) وجرائم أخرى"⁽³²⁾، كما أن المشرع العراقي أضاف في الفقرة (4) من المادة (2) من قانون مكافحة الإرهاب صورتين لارتكاب النشاط الجرمي المحقق للركن المادي لجريمة إستهداف إثارة حرب أهلية هما التحريض والتمويل⁽³³⁾ أي تقديم الدعم والعون المادي للمادي بمختلف أشكاله.

المطلب الثاني: المساهمة الجنائية في جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة

إن القاعدة العامة في الإشتراك الجرمي تقضي بأن يتم فعل الاشتراك بنية المساهمة في الجريمة محل الإشتراك ووقوع الجريمة بناءً على ذلك، وهو ما يعبر عنه بعلاقة السببية بين فعل الإشتراك ووقوع الجريمة، إلا أن المشرع في الجريمة محل الدراسة قد خرج عن القواعد العامة للإشتراك وعده جريمة مستقلة، ولو لم تقع الجريمة محل الإشتراك⁽³⁴⁾.

إن المساهمة الجنائية تعني قيام أكثر من شخص بإرتكاب جريمة واحدة، أي أن الجريمة واحدة والجنّة متعددون⁽³⁵⁾، ولقيام المساهمة الجنائية لا بد من توافر أمرين هما:

1- تعدد الجنّة مرتكبي الجريمة، أي تعددهم في مرحلة التخطيط والإعداد وتنفيذ الجريمة سواء كان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة، كما أن هذا العنصر لا يثير التحقق من وجوده أية صعوبة، إذ يكفي القول بتوافره كون ماديّات الجريمة ومعنوياتها قد صدرت عن شخصين أو أكثر، بمعنى عدم إنفراد شخص واحد في ارتكاب الجريمة، وعناصر الجريمة المادية والمعنوية يحددها النموذج القانوني الخاص بالجريمة، إذ يجب تحري الدقة عند تحديد عناصر هذا النموذج حتى لا تدخل فيه وقائع خارجة عن نطاق الجريمة كما عرفها القانون وإن كانت وثيقة الصلة بها⁽³⁶⁾.

2- وحدة الجريمة المرتكبة، أي وحدة الركن المادي لها من سلوك ونتيجة وعلاقة سببية بينهما، فضلاً عن وحدة الركن المعنوي بين الجنّة، أي وجود رابطة ذهنية ونية مشتركة بين المساهمين في الجريمة⁽³⁷⁾.

وللإحاطة بالمساهمة الجنائية بنوعها الأصلية والتبعية سنقسم هذا المطلب على فرعين، نتناول في الفرع الأول المساهمة الأصلية، ونخصص الفرع الثاني للمساهمة التبعية في جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة.

الفرع الأول: المساهمة الأصلية في جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة

يقصد بالمساهمة الأصلية القيام بدور رئيسي في تنفيذ الجريمة، فالمساهم الأصلي هو كل من ارتبط فعله بالنتيجة بعلاقة السببية، ويذهب رأي إلى أنه يعدّ فاعلاً للجريمة كل من يأتي الفعل المحدد في النص القانوني الخاص بالجريمة، فالمساهم الأصلي هو من يرتكب النشاط الذي يدخل في تكوين الركن المادي للجريمة كما عرفه القانون⁽³⁸⁾.

أطلق المشرع العراقي على المساهم الأصلي لفظ (الفاعل) ونصت المادة (47) من قانون العقوبات على أن "يعدّ فاعلاً للجريمة: 1- من ارتكبها وحده أو مع غيره 2- من ساهم في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فقام عمداً أثناء ارتكابها بعمل من الأعمال المكونة لها 3- من دفع بأية وسيلة شخصاً على تنفيذ الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الشخص غير مسؤول جزائياً عنها لأي سبب"⁽³⁹⁾، فضلاً عن أن المشرع العراقي قد عدّ الشريك الذي يحضر مسرح الجريمة فاعلاً لها، وذلك في المادة (49) من قانون العقوبات والتي نصت على أن "يعدّ فاعلاً للجريمة كل شريك بحكم المادة (48) كان حاضراً أثناء ارتكابها أو ارتكاب أي فعل من الأفعال المكونة لها".

مما تقدم يمكن تصور تحقق المساهمة الأصلية في جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة، وذلك في حالة ارتكاب الجريمة من قبل شخص واحد، أو مساهمته في ارتكاب أي فعل من الأفعال المكونة لها، أو في

حالة استغلال شخصاً آخر حسن النية، فضلاً عن الشريك الذي يحضر مكان الجريمة أثناء ارتكابها أو ارتكاب أي فعل من الأفعال المكونة للركن المادي للجريمة.

وقد اختلف في حالة إذا ارتكبها مع غيره استناداً للفقرة الأولى من المادة (47) من قانون العقوبات العراقي، والتي تعني تعدد المساهمين الأصليين (الفاعلين)، فهناك رأي - وهو ما تسانده الباحثة - بأنه لا يمكن تصور وقوع جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة من قبل فاعل واحد؛ بوصفها من الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، والتي يغلب على طبيعتها أفعالها صفة تعدد الفاعلين، فلا يمكن لفرد أن يشكل بسلوكه وحده هذه الجريمة⁽⁴⁰⁾، فالتعدد ضروري وحتمي ولا تكتمل أركان الجريمة إلا إذا ارتبطت بواسطة أكثر من شخص، فتعدد الفاعلين لا يشكل مساهمة جنائية أصلية، بل يعد ركناً من أركان الجريمة وبخلافه لا تقوم الجريمة⁽⁴¹⁾، في حين يرى آخر بأن الجريمة تعد في الشق الأول من المادة (190) من قانون العقوبات العراقي جريمة فاعل وحيد، أي لا يلزم لقيامها قانوناً تعدد الفاعلين، وتعد جريمة فاعل متعدد في الشق الثاني من المادة نفسها في حالة ارتكاب الجريمة من قبل عصابة⁽⁴²⁾، وتظهر أهمية التفرقة بين الشقين في فرض العقوبة، إذ إن الفاعل الوحيد تطبق عليه العقوبة المنصوص عليها في الشق الأول من المادة المذكورة، أما العضو في العصابة فتطبق عليه العقوبة المنصوص عليها في الشق الثاني من المادة نفسها⁽⁴³⁾.

الفرع الثاني: المساهمة التبعية في جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة

تعرف المساهمة التبعية بأنها (نشاط يرتبط بالفعل الإجرامي ونتيجته برابطة السببية دون أن يتضمن تنفيذاً للجريمة أو قياماً بدور رئيس في ارتكابها)، وعليه فإن المساهم التبعية هو من يقوم بنشاط ثانوي في تنفيذ الجريمة، ويرتبط نشاطه التبعية بنشاط المساهم الأصلي ويستمد منه صفته الإجرامية⁽⁴⁴⁾.

أطلق المشرع العراقي على المساهم التبعية لفظ (الشريك) حيث نصت المادة (48) من قانون العقوبات والتي نصت على أن "يعد شريكاً في الجريمة 1- من حرض على ارتكابها فوقعت بناء على هذا التحريض 2- من اتفق مع غيره على ارتكابها فوقعت بناء على هذا الاتفاق 3- من أعطى الفاعل سلاحاً أو آلات أو أي شيء آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعده عمداً بأي طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها"⁽⁴⁵⁾.

إن وسائل المساهمة التبعية (الاشتراك) هي التحريض أو الاتفاق أو المساعدة، فأما التحريض فهو (عبارة عن خلق فكرة الجريمة لدى شخص وتدعيم هذه الفكرة كي تتحول إلى تصميم على ارتكاب الجريمة بحيث يوحى إلى الفاعل بارتكابها ويدفعه بصورة مادية إليها بالتأثير على إرادته وتوجيهه الوجهة التي يريدتها)⁽⁴⁶⁾، فالتحريض في القواعد العامة يعد وسيلة اشتراك، إذ أن أغلب التشريعات العقابية أدرجت التحريض ضمن وسائل الاشتراك في الجريمة⁽⁴⁷⁾، إلا أنها خرجت عن القواعد العامة استثناءً في الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي ومنها الجريمة محل الدراسة، وعدته جريمة مستقلة تتحقق مسؤولية المحرض من خلالها بالتجريم لذاته، ولو لم يترتب على التحريض أثر، وذلك في الفقرة (أ) من المادة (198) من قانون العقوبات العراقي والتي نصت على أن "أ- يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عشر سنين: 1- من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من (190 - 197) ولو لم يترتب على هذا التحريض أثر"، وفي هذه الحالة يخرج التحريض من نطاق المساهمة الأصلية في الجريمة لأنه أقل خطورة من الفعل الأصلي، ولا يعد مساهمة تبعية لكونه أكثر خطورة من النشاط التبعية فتصبح جرمته خاصة تتحقق

بمجرد تكامل أركانها الخاصة وإذا وقعت الجريمة المُحرَض عليها عُذَّ المُحرَض شريكاً مع الفاعل المادي لها⁽⁴⁸⁾.

يضاف إلى ما تقدم إن التصريحات والكتابات والأقوال والأفكار التي تظهر خلال المقالات الصحفية، أو حتى اللقاءات أو الاجتماعات الفكرية أو عبر صفحات التواصل الاجتماعي أي من خلال مواقع شبكة المعلومات الدولية التي تحض على الشروع في تغيير دستور الدولة لا تُعد في ذاتها شروعاً، ولا يعاقب عليها بهذا الوصف، وإنما بوصف الاشتراك بالتحريض إذا أنتج أثره، أو بوصف التحريض كجريمة مستقلة إذا لم ينتج أثره⁽⁴⁹⁾، إلا إننا نعيب هذا الرأي؛ لأننا نرى بأن المشرع أراد من عبارة (ولو لم يترتب على هذا التحريض أثر) بأنه عد التحريض جريمة مستقلة سواء وقعت الجريمة بناءً على التحريض أم لم تقع.

يجدر بنا أن نذكر بأن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت سلاحاً ذا حدين، فهي تقنية من التقنيات الحديثة التي جعلت العالم قرية صغيرة وأعطت مساحة كبيرة من الحرية للأفراد دون وجود قيود خارجية تتحكم في استخدامها، ومن ثم كسر الحواجز الجغرافية والعمرية والزمنية، ولكن في الوقت نفسه ومع الانتشار الهائل في استخدام شبكة الانترنت تحولت تلك المواقع إلى وسيلة لارتكاب الجرائم الالكترونية على الشبكة بمختلف صورها وأشكالها، فأصبحت سبباً رئيساً في انخراط الأفراد إلى عالم الإجرام، حيث جذبت كثير من الشباب المراهقين إلى استخدام تلك المواقع بشكل سلبي تدفعهم لذلك عوامل البطالة والفقر وتفشي الأمية، وهي أسباب تساعد على نمو الأفكار المتطرفة والعنصرية بداخلهم ومن ثم زيادة معدلات الجريمة داخل المجتمع⁽⁵⁰⁾، فالتحريض على الجرائم التي تتال من الوحدة الوطنية، وتعكر الصفاء بين عناصر الأمة عبر وسائل تقنية المعلومات الحديثة شأنه شأن التحريض الذي يرتكب بالوسائل التقليدية وهي القول أو الفعل أو الإشارة أو الكتابة أو الرسم، أو أية صورة أخرى من شأنها التأثير في ذهن الأشخاص وخلق الفكرة الجرمية لديهم سواء اقترنت بعبء أو خدمة، أو بقي مجرد ترغيب لارتكاب الجريمة وتبسيط لأوجه ارتكابها⁽⁵¹⁾.

ونرى أنه نتيجة للتطور الهائل في مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكات الانترنت وإتاحة استخدامها للغالبية العظمى من الأفراد فقد أصبح في الآونة الأخيرة استخدام هذه المواقع كوسيلة يسيرة للتحريض الذي يصل إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد والذين ينخرطون إلى عالم الإجرام بتأثير الدعوات والهتافات التي يستخدمها المحرضون والتي ترمي إلى تغيير دستور الدولة، حيث أصبح من المعتاد وقوع أفعال التحريض ضد أمن الدولة باستخدام غرف الدردشة ومنتديات المناقشة والمجموعات الإخبارية التي يستطيع أغلب الأشخاص استخدامها، فضلاً عن رسائل البريد الالكتروني أو البريد الصوتي، أو عن طريق الكتابة أو التصوير أو أي صورة من صور التعبير الأخرى ووضعها في المواقع الالكترونية، مما يتيح الفرصة لكل من يدخل هذه المواقع المشاهدة والاستماع، وبذلك يتحقق النشاط التحريضي، وعليه نتيجة للخطورة التي تكمن وراء التحريض الذي يقع بواسطة هذه المواقع والذي يتسبب بتهديد أمن الدولة واستقرارها، فإننا نقترح على المشرع العراقي ضرورة تجريم الأفعال التي تقع بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تهدف إلى تغيير دستور الدولة.

ومن الجدير بالذكر أن مشروع قانون الجرائم المعلوماتية العراقي لسنة (2011) قد تضمن تجريم بعض الأعمال الإرهابية، والماسة بأمن الدولة، فنصت المادة (4) على أن "يعاقب بالسجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن (25000000) خمسة وعشرين مليون دينار ولا تزيد على (50000000) خمسين مليون دينار كل

من أنشأ أو أدار موقعاً على شبكة المعلومات بقصد ارتكاب إحدى الأفعال الآتية: أولاً - تنفيذ برامج أو أفكار مخالفة للنظام العام أو الترويج لها أو تسهيل تنفيذها. ثانياً - تنفيذ عمليات إرهابية تحت مسميات وهمية أو تسهيل الاتصال بقيادات وأعضاء الجماعات الإرهابية. ثالثاً - الترويج للأعمال الإرهابية وأفكارها أو نشر عمليات تصنيع وإعداد وتنفيذ الأجهزة المتفجرة أو الحارقة أو أية أدوات أو مواد أخرى تستخدم في التخطيط أو التنفيذ للأعمال الإرهابية"، ونقترح على المشرع العراقي إدراج فقرة رابعة لهذه المادة تكون وفق الآتي (رابعاً - التحريض على ارتكاب جريمة من الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي والخارجي ولو لم يترتب على هذا التحريض أثر)، ويرجع الباحث سبب عدم حصره للتحريض على الجريمة محل الدراسة ليشمل النص الجرائم الأخرى الماسة بأمن الدولة الداخلي والخارجي؛ لأنها لا تقل خطورة عن جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة، ولطالما أن المشرع العراقي قد جرم التحريض المرتكب بواسطة الوسائل التقليدية لأمن الدولة الداخلي والخارجي⁽⁵²⁾.

أما التشريعات محل الدراسة المقارنة فهي الأخرى عدت التحريض على ارتكاب بعض الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي جريمة مستقلة، فبالنسبة للمشرع المصري في المادة (95) من قانون العقوبات عدت التحريض على ارتكاب الجريمة محل الدراسة جريمة مستقلة إذا لم يترتب على التحريض أثر، وجعل عقوبتها السجن المشدد أو السجن، أما المشرع الليبي ففي الباب السادس من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بعنوان (الجرائم ضد الأمن العام) وفي المادة (317) التي وردت تحت عنوان (التحريض على الإجرام) عدت التحريض على ارتكاب الجنايات دون أن ينتج عن تحريضه أثر جريمة مستقلة عقوبتها الحبس، أما المشرع البحريني ففي المادة (156) من قانون العقوبات عدت التحريض على ارتكاب الجريمة محل الدراسة جريمة مستقلة عقوبتها السجن إذا لم يترتب على التحريض أثر.

أما بالنسبة للإتفاق فهو (انعقاد إرادتين أو أكثر على ارتكاب الجريمة وهو يفترض عرضاً من إحدى الطرفين صادفه قبول الطرف الآخر)⁽⁵³⁾، وقد عرفت المادة (55) من قانون العقوبات العراقي النافذ الاتفاق الجنائي بقولها "يعد اتفاقاً جنائياً اتفاق شخصين أو أكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة من جنح السرقة والاحتيال والتزوير سواء كان معينة أو غير معينة أو على الأفعال المجهزة أو المسهلة لارتكابها متى كان الغرض النهائي في ارتكاب الجرائم أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى غرض مشروع"، وقد قضت محكمة التمييز العراقية "بأن الركن المادي للاتفاق الجنائي يتوفر بوجود اتفاق منظم ومستمر على ارتكاب الجريمة أو على الأفعال المحبذة أو المسهلة لارتكابها"⁽⁵⁴⁾.

وقد نصت المادة (216) من قانون العقوبات العراقي على أن "1- يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت من اشترك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد 190 و191 و192 و193 و196 و197 أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه 2- ويعاقب بالسجن المؤبد كل من سعى في تكوين هذا الاتفاق أو كان له دور رئيسي فيه 3- إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جريمة معينة أو اتخاذها وسيلة إلى الغرض المقصود وكانت عقوبتها أخف مما نص عليه في الفقرتين السابقتين فلا توقع عقوبة أشد من العقوبة المقررة لتلك الجريمة 4- ويعاقب بالحبس من دعا آخر إلى الانضمام إلى اتفاق من هذا القبيل ولم تقبل دعوته"، ويتضح من هذا النص أن الاتفاق كجريمة ماسة بأمن الدولة الداخلي لا يتطلب ارتكاب الجريمة المتفق على ارتكابها، بل أن مجرد الاشتراك في اتفاق قائم أو الدعوة إلى إنشائه بالتحريض أو غيره أو الاضطلاع بدور معين في إدارته يعد جريمة قائمة بحد ذاته، بغض النظر عن ارتكاب أي جريمة

تكون محلاً لإنشاء هذا الاتفاق أو يكون مخططاً لارتكابها، وبذلك يختلف هذا الاتفاق عن الاتفاق الذي يعد وسيلة من وسائل الاشتراك، والذي يتطلب ارتكاب الجريمة المتفق على ارتكابها فعلاً، ومن ثم يعد الجاني الذي أبرم الاتفاق شريكاً في حين يعد في هذه الجريمة فاعلاً لا شريكاً.

أما التشريعات محل الدراسة المقارنة فهي الأخرى عدت الاتفاق على ارتكاب الجريمة محل الدراسة جريمة مستقلة، فالمشرع المصري في المادة (96) من قانون العقوبات جعل العقوبة هي السجن المشدد أو بالسجن لكل من اشترك في اتفاق جنائي، والاشتراك هنا يعني العضوية، إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة، ويستوي أن يكون ارتكاب هذه الجريمة هو الهدف النهائي من الاتفاق الجنائي، أو أن يكون ارتكابه وسيلة للوصول إلى هدف أبعد كأن تكون الجريمة محل الدراسة خطوة نحو تحقيق غاية لاحقة قد تتطلب سلوكاً آخر جديداً في سبيل الوصول إليها، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة أمن الدولة العليا "بأن اتفاق أشخاص على الإصلاح الدستوري بالقوة يعد اتفاقاً على الشروع بالقوة في قلب دستور الدولة أو شكل الحكم" (55)، أما المشرع الليبي في المادة (211) عدّ الاتفاق الجنائي على ارتكاب الجريمة محل الدراسة جريمة مستقلة عقوبتها الإعدام، وسأوى في العقوبة بين من تسبب في الاتفاق وبين من انضم إليه، أما المشرع البحريني في المادة (157) عد الاتفاق الجنائي جريمة مستقلة إذا كان الغرض منه ارتكاب الجريمة محل الدراسة أو اتخذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه (56).

أما الوسيلة الثالثة للاشتراك فهي المساعدة ويقصد بها (تقديم العون للفاعل في ارتكاب جريمته سواء بالتجهيز أو تسهيل ارتكابها أو تذليل ما قد يعترضه من عقبات) (57)، وقد نص عليها المشرع العراقي في الفقرة (3) من المادة (48) من قانون العقوبات العراقي حيث نصت على أن "3- من أعطى الفاعل سلاحاً أو آلات أو أي شيء آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعده عمداً بأي طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها"، إلا أن المشرع خرج عن القواعد العامة للاشتراك في الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، وعدّ المساعدة جريمة مستقلة، وذلك في المادة (203) من قانون العقوبات العراقي حيث نصت على أن "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس وغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار كل من شجع بطريق المساعدة المالية أو المادية أو المعنوية على الجرائم المبينة في المواد المتقدمة من هذا الباب دون أن يكون قاصداً للاشتراك في ارتكابها" (58)، ويتضح من نص المادة إن التشجيع بطريق المساعدة المالية أو المادية أو المعنوية على ارتكاب جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة يعد جريمة مستقلة، وتتمثل هذه المساعدة أما بتقديم وسيلة العيش أو المأوى، أو بتوفير وسائل ارتكاب الجريمة، كتقديم السلاح أو توفير مكان لإجتماع العصابة، أو تقديم الدعم المالي، أو تقديم معلومات هامة تفيد الفاعل في ارتكاب الجريمة، أو بسرعة الانتهاء منها أو بكيفية تنفيذها.

أما المشرع المصري فقد عدّ المساعدة جريمة مستقلة في المادة (96) حيث جعل السجن المشدد أو بالسجن عقوبة لكل من شجع على ارتكاب الجريمة محل الدراسة بمعاونة مادية أو مالية تتمثل في مهمات أو أدوات أو في مبالغ من النقود دون أن تكون له نية الاشتراك المباشر (59)، وقد خلا قانون العقوبات الليبي والبحريني من النص على المساعدة على ارتكاب الجريمة محل الدراسة بوصفها جريمة مستقلة، وهذا يعني إن المساعدة على ارتكاب جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة تسري عليها القواعد العامة للاشتراك فتعد مساهمة تبعية (60).

مما تقدم يتضح إن صور المساهمة التبعية في جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة تعد جرائم مستقلة، إلا أن الإشكالية التي تثار في حالة الاشتراك في الاشتراك، أي عندما يتجه نشاط الشريك إلى حمل شخص ثانٍ على أن يأتي نشاطاً سواء كان تحريضاً أو اتفاقاً أو مساعدة، والتي عدها المشرع جرائم مستقلة، فالتساؤل هنا هل يعد نشاط الشريك الأول مساهمة تبعية أم جريمة مستقلة كما هو الحال بالنسبة لنشاط الشريك الثاني؟ للإجابة عن هذا التساؤل لا بد من بيان أولاً إن الفقه اختلف في استحقاق الشريك الأول للعقاب، فهناك من يرى إن الاشتراك لا يتحقق إلا إذا كانت العلاقة مباشرة بين الفاعل الأصلي والشريك، ويستند هذا الرأي على نصوص القانون التي جاءت تتكلم دائماً عند تحديد المسؤولية للشريك بأنه من يحرض أو يتفق أو يساعد مباشرة الفاعل الأصلي لإرتكاب الجريمة⁽⁶¹⁾، أما الرأي الآخر فيرى أن القانون لم يتطلب علاقة مباشرة بين نشاط الشريك ومنفذ الجريمة بل أن ما يتطلبه القانون هو قيام علاقة سببية بين نشاط الشريك والجريمة، فيجب أن يثبت إنه لولا نشاط الشريك لما وقعت الجريمة، فإذا ثبت ذلك فلا أهمية فيما إذا كان الشريك يحتل المركز الأول أو الثاني أو غيره، وهذا الرأي - وهو ما تسانده الباحثة - هو الأقرب إلى التطبيق السليم للقواعد العامة في قواعد المسؤولية في حالة المساهمة الجنائية كما أنه أدنى إلى تحقيق أركان المساهمة التي لا تتطلب سوى وقوع نشاط ونتيجة وعلاقة سببية، ثم توافر قصد التدخل في الجريمة، وهذه متحققة في نشاط الشريك الأول، وبذلك تكون مساهمته تطبيق سليم لنصوص القانون⁽⁶²⁾.

وعليه وفقاً للرأي الراجح والذي يقضي بمسائلة شريك الشريك؛ لأن خطورته الجرمية لا تقل عن خطورة الشريك ذو العلاقة المباشرة مع الفاعل؛ ولأن النصوص (198، 216، 203) من قانون العقوبات العراقي والتي تناولت التحريض والاتفاق والمساعدة في جرائم أمن الدولة الداخلي جاءت مطلقة دون تحديد لمركز الشريك فرى إن نشاط شريك الشريك بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة في الشروع في تغيير دستور الدولة يعد جريمة مستقلة .

الخاتمة

بعد الانتهاء من بحث موضوع (المساهمة الجنائية في جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة - دراسة مقارنة) توصلنا إلى عدد من الاستنتاجات والمقترحات نجل أهمها :

أولاً:- الاستنتاجات

1- لم تعرف التشريعات العقابية- محل الدراسة - جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة بل اكتفت بإيراد أحكامها، كما لم نجد تعريفاً لها في حدود القرارات القضائية التي اطلعنا عليها، والفقه هو الآخر لم يعرف الجريمة محل الدراسة، ويمكننا تعريفها بأنها (البدء بإرتكاب فعل إيجابي يجرمه القانون لتغيير دستور الدولة بالوسائل غير المشروعة أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الجاني فيها).

2- تبين لنا من خلال الدراسة أن التشريعات العقابية لم تستخدم مصطلحاً واحداً للدلالة على الجريمة محل الدراسة فالمشرع العراقي استخدم مصطلح (الشروع في تغيير دستور الدولة)، بينما استخدم المشرع المصري والبحريني مصطلح (المحاولة في تغيير دستور الدولة)، في حين استخدم المشرع الليبي مصطلح (الشروع في تغيير الدستور)، ونرى بأن المشرع العراقي كان موفقاً باستخدام مصطلح (الشروع في تغيير دستور الدولة) فهو الأدق لغوياً، علاوة على الخلاف الفقهي بصدد (المحاولة)، علاوة على تحديده لـ (دستور الدولة) وبها ينصرف المعنى إلى دستور جمهورية العراق دون غيره من دساتير الدول الأجنبية.

3- وجدنا من خلال البحث أن الآراء الفقهية اختلفت بشأن تصور تحقق المساهمة الجنائية الأصلية، فهناك من يرى بأن تعدد المساهمين الأصليين (الفاعلين) لا يشكل مساهمة جنائية أصلية، بل يعد ركناً من أركان الجريمة، وبتخلفه لا تقوم الجريمة، وآخر يرى بأن الجريمة تعد في الشق الأول من المادة (190) من قانون العقوبات العراقي جريمة فاعل وحيد، وتعدّ جريمة فاعل متعدد في الشق الثاني من المادة نفسها .

4- إن المشرع العراقي في الجريمة محل الدراسة عدّ التحريض والاتفاق والمساعدة جرائم مستقلة، أما التشريعات المقارنة فقد تفاوتت في ذلك، فالمشرع المصري عدّها جرائم مستقلة، بينما اقتصر المشرع البحريني على عد التحريض جريمة مستقلة، أما المشرع الليبي فقد عد التحريض والاتفاق جرائم مستقلة.

ثانياً :- المقترحات

1- نقترح على المشرع العراقي ضرورة تجريم الأفعال الذي تقع بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تهدف الى تغيير دستور الدولة، نتيجة للخطورة التي تكمن وراءها، والتي تتسبب بتهديد أمن الدولة واستقرارها .

2- نقترح على المشرع العراقي إدراج فقرة رابعة إلى المادة (4) من مشروع قانون الجرائم المعلوماتية العراقي لسنة (2011) وتكون صياغتها وفق الآتي "يعاقب بالسجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن (25000000) خمسة وعشرين مليون دينار ولا تزيد على (50000000) خمسين مليون دينار كل من أنشأ أو أدار موقعاً على شبكة المعلومات بقصد ارتكاب إحدى الأفعال الآتية: رابعا - التحريض على ارتكاب جريمة من الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي والخارجي ولو لم يترتب على هذا التحريض أثر"، ونرجع سبب عدم حصرنا تجريم التحريض على الجريمة محل الدراسة ليشمل النص الجرائم الأخرى الماسة بأمن الدولة الداخلي والخارجي؛ لأنها لا تقل خطورة عن جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة، ولطالما أن المشرع العراقي قد جرم التحريض المرتكب بواسطة الوسائل التقليدية لأمن الدولة الداخلي والخارجي.

الهوامش

- (1) المادة (190) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل .
- (2) المادة (87) من قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 المعدل، والمادة (148) من قانون العقوبات البحريني رقم 15 لسنة 1976 المعدل .
- (3) المادة (196) من قانون العقوبات الليبي لسنة 1953 المعدل.
- (4) د. رؤوف عبيد، مبادئ القسم العام في التشريع العقابي، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1979، ص 374.
- (5) د. مصطفى مجدي هرجة، التعليق على قانون العقوبات في ضوء الفقه والقضاء - القسم الخاص، الكتاب الأول، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1988، ص 46.
- (6) د. محمود سليمان موسى، الجرائم الواقعة على أمن الدولة - دراسة مقارنة في التشريعات العربية والقانونين الفرنسي والإيطالي في ضوء المفاهيم الديمقراطية والدستورية المعاصرة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 607.
- (7) محمد ماضي جبر، التحضير للجريمة في التشريع العراقي، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 1998، ص 70.

- (8) المادة (447 / أولاً) من قانون العقوبات العراقي.
- (9) جندي عبد الملك، الموسوعة الجنائية، الجزء الثالث، مطبعة دار الكتب العربية، القاهرة، 1931، ص 80.
- (10) د. السيد خليل هيكل، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، بلا ناشر، القاهرة، 1983، ص 73.
- (11) محمد احمد محمود، تعديل الدستور - دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ، الطبعة الأولى، منشورات زين الدائرة الإعلامية في مجلس النواب، بغداد، 2010، ص 21.
- (12) د. علي يوسف الشكري وآخرون، دراسات حول الدستور العراقي، الطبعة الأولى، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، بغداد، 2008، ص 133.
- (13) إبراهيم عبد العزيز شبحا، القانون الدستوري، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 280.
- (14) محسن ثامر محسن، جريمة الشروع في إثارة عصيان مسلح - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، 2017، ص 11.
- (15) ينظر الباب الثاني بعنوان (الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي) المادتين (190 و 192) من قانون العقوبات العراقي، والفصل الثاني من الباب الأول بعنوان (الجنايات والجنح ضد شخصية الدولة) المادة (196 و 201) من قانون العقوبات الليبي، أما المشرع المصري والبحريني فلم يعالجا جريمة الشروع في إثارة عصيان مسلح، وتناولوا جريمة الشروع في تغيير دستور الدولة في الباب الثاني بعنوان (الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل) المادة (87) من قانون العقوبات المصري، وعالجها المشرع البحريني في الفصل الثاني من الباب الأول بعنوان (في الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي) المادة (148) من قانون العقوبات البحريني.
- (16) د. عبد الإله محمد النوايسة، الجرائم الواقعة على أمن الدولة في التشريع الأردني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 222.
- (17) ومن الجدير بالإشارة إلى أن تحقق النتيجة الجرمية في جريمة الشروع في إثارة عصيان مسلح وهي نشوب العصيان فعلاً قد عدها المشرع ظرفاً مشدداً وذلك في الفقرة الثانية من المادة (192) من قانون العقوبات العراقي.
- (18) المادة (9) من قانون العقوبات العراقي والمادة (2) من قانون العقوبات المصري والمادة (5) من قانون العقوبات الليبي والمادة (6) من قانون العقوبات البحريني.
- (19) د. رمسيس بهنام، القسم الخاص في قانون العقوبات، القسم الخاص في قانون العقوبات ((العدوان على أمن الدولة الداخلي العدوان على الناس في أشخاصهم وأموالهم))، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1982، ص 47، د. سعد إبراهيم الأعظمي، الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، ص 94.
- (20) حددت المادة (47) من دستور جمهورية العراق 2005 هذه السلطات فنصت على أن "تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات".

- (21) عماد فاضل ركاب وآخرون، جريمة العصيان المسلح في التشريع العراقي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، المجلد (2)، 2010، ص 259.
- (22) عودة يوسف سلمان الموسوي، جريمة استهداف إثارة الحرب الأهلية عبر الإعلام - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2015، ص 7 وما بعدها .
- (23) المادة (195) من قانون العقوبات العراقي، أما المشرع الليبي فقد عالج هذه الجريمة في المادة (203) من قانون العقوبات، وقد خلا قانون العقوبات المصري والبحريني من النص على هذه الجريمة .
- (24) د. سعد إبراهيم الأعظمي، الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي - دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص 19.
- (25) ومن الجدير بالإشارة إلى أن المشرع العراقي جعل من تحقق النتيجة في جريمة استهداف إثارة حرب أهلية ظرفاً مشدداً وذلك في المادة (195) من قانون العقوبات العراقي.
- (26) المادة (9) من قانون العقوبات العراقي، والمادة (2) من قانون العقوبات المصري، والمادة (5) من قانون العقوبات الليبي، والمادة (6) من قانون العقوبات البحريني.
- (27) د. آدم سميان ذياب الغريزي ومحمد عباس حسين، الركن المفترض في جريمة إثارة الحرب الأهلية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، كلية الحقوق، جامعة تكريت، السنة (2)، المجلد (2)، العدد (1)، الجزء (1)، 2017، ص 139.
- (28) عودة يوسف سلمان الموسوي، جريمة استهداف إثارة الحرب الأهلية عبر الإعلام - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2015، ص 53.
- (29) المادة (190) من قانون العقوبات العراقي، والمادة (87) من قانون العقوبات المصري، والمادة (196) من قانون العقوبات الليبي، والمادة (148) من قانون العقوبات البحريني.
- (30) د. محمد عودة الجبور، الجرائم الواقعة على أمن الدولة وجرائم الإرهاب في القانون الأردني والقوانين العربية، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص 316 .
- (31) د. سعد إبراهيم الأعظمي، الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي - دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص 122.
- (32) قرار محكمة التمييز الاتحادية ذو العدد 22 / هيئة عامة / 2007 في 24 / 2 / 2008 .
- (33) عرفت المادة (1) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي رقم (39) لسنة 2015 تمويل الإرهاب بأنه "1- عاشراً - تمويل الإرهاب: كل فعل يرتكبه أي شخص يقوم بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة بإرادته بتوفير الأموال أو جمعها أو الشروع في ذلك من مصدر شرعي أو غير شرعي بقصد استخدامها مع علمه بأن تلك الأموال ستستخدم كلياً أو جزئياً في تنفيذ عمل إرهابي أو من إرهابي أو منظمة إرهابية سواء وقعت الجريمة أم لم تقع وبصرف النظر عن الدولة التي يقع فيها هذا الفعل أو يتواجد فيها الإرهابي أو المنظمة الإرهابية".
- (34) د. سلطان عبد القادر الشاوي و د. محمد عبد الله الوريكات، المبادئ العامة في قانون العقوبات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص 213.
- (35) د. منتصر سعيد حمودة، المساهمة الجنائية - دراسة مقارنة بالتشريع الجنائي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2012، ص 127 .

- (36) د. فوزية عبد الستار، المساهمة الأصلية في الجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967، ص2.
- (37) د. ماهر عبد شويش الدرة، الأحكام العامة في قانون العقوبات، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص 223 وما بعدها.
- (38) د. فوزية عبد الستار، المساهمة الأصلية، مصدر سابق، ص 56 وما بعدها.
- (39) المادة (39) من قانون العقوبات المصري والمادة (99) من قانون العقوبات الليبي والمادة (43) من قانون العقوبات البحريني.
- (40) د. سعد إبراهيم الأعظمي، الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، مصدر سابق، ص 40.
- (41) هيثم فالح شهاب، جريمة الإرهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص116.
- (42) د. رمسيس بهنام، القسم الخاص في قانون العقوبات، مصدر سابق، ص44. بهاء المري، جرائم الإرهاب، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2018، ص495.
- (43) ينظر المادة (190) من قانون العقوبات العراقي.
- (44) د. ماهر عبد شويش الدرة، مصدر سابق، ص 258.
- (45) المادة (40) من قانون العقوبات المصري والمادة (100) من قانون العقوبات الليبي والمادة (44) من قانون العقوبات البحريني.
- (46) د. غالب علي الداودي، قانون العقوبات - القسم العام، الطبعة الأولى، دار الطباعة الحديثة، البصرة، 1969، ص421.
- (47) المادة (48) من قانون العقوبات العراقي والمادة (40) من قانون العقوبات المصري والمادة (100) من قانون العقوبات الليبي والمادة (44) من قانون العقوبات البحريني.
- (48) منار عبد المحسن عبد الغني العبيدي، التحريض الجنائي على الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي - دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة تكريت، 2016، ص 31.
- (49) سالم روضان الموسوي، فعل الإرهاب والجريمة الإرهابية - دراسة تحليلية مقارنة معززة بتطبيقات قضائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 204، و د. رمسيس بهنام، القسم الخاص في قانون العقوبات، مصدر سابق، ص 46، و بهاء المري، مصدر سابق، ص497.
- (50) د. حسنين شفيق، الإعلام الجديد والجرائم الإلكترونية (التسريبات، التجسس، الإرهاب الإلكتروني)، دار فكر وفن للطباعة والنشر، بلا مكان نشر، 2015، ص 344.
- (51) د. علي جعفر، جرائم تكنولوجيا المعلومات الحديثة الواقعة على الأشخاص والحكومة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بلا مكان نشر، 2013، ص 607.
- (52) المادة (170) من قانون العقوبات المصري والمادة (82) من قانون العقوبات المصري والمادة (138) من قانون العقوبات البحريني، وقد خلا قانون العقوبات الليبي من وجود مادة مماثلة.
- (53) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982، ص423.
- (54) قرار محكمة التمييز العراقية الرقم 235/هيئة عامة/1999/ في 12/5/1999، محمد إبراهيم الفلاح، المختار من قضاء محكمة التمييز الاتحادية - القسم الجنائي - بغداد، 2012، ص 25.

- (55) أمن دولة عليا 30 يناير سنة 1964، القضية رقم 341 لسنة 1963 أمن دولة عليا.
- (56) ألغيت المادة (157) من قانون العقوبات البحريني وذلك لصدور قرار المحكمة الدستورية بعدم دستوريته في حكمها رقم (د/04/3) وحكمها رقم (د/04/4) لسنة 2 قضائية.
- (57) د. عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة لقانون العقوبات، الطبعة الثانية دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ص 487.
- (58) نصت المادة (2) من قانون تعديل الغرامات العراقي رقم 6 لسنة 2008 على أن "يكون مقدار الغرامات المنصوص عليها في قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل كالاتي: (ج) في الجنايات مبلغاً لا يقل عن (1000001) مليون وواحد دينار ولا يزيد عن (10000000) عشرة ملايين دينار".
- (59) ينظر: المادة (96) من قانون العقوبات المصري.
- (60) ينظر: المادة (100) من قانون العقوبات الليبي والمادة (44) من قانون العقوبات البحريني.
- (61) د. علاء الدين راشد - القانون الجنائي - المدخل وأصول النظرية العامة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بلا مكان نشر، 1974، ص 218.
- (62) د. ماهر عبد شويش الدرة، مصدر سابق، ص 274.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر

القرآن الكريم .

الكتب القانونية

- 1- د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، القانون الدستوري، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
- 2- د. السيد خليل هيك، القانون الدستوري و الأنظمة السياسية، بلا ناشر، القاهرة، 1983 .
- 3- بهاء المري، جرائم الإرهاب، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2018 .
- 4- جندي عبد الملك، الموسوعة الجنائية، الجزء الثالث، مطبعة دار الكتب العربية، القاهرة، 1931 .
- 5- د. حسنين شفيق، الإعلام الجديد والجرائم الإلكترونية (التسريبات، التجسس، الإرهاب الإلكتروني)، دار فكر وفن للطباعة والنشر، بلا مكان نشر، 2015.
- 6- د. رمسيس بهنام، القسم الخاص في قانون العقوبات ((العدوان على أمن الدولة الداخلي العدوان على الناس في أشخاصهم وأموالهم))، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1982 .
- 7- د. رؤوف عبيد، مبادئ القسم العام في التشريع العقابي، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1979.
- 8- سالم روضان الموسوي، فعل الإرهاب والجريمة الإرهابية - دراسة تحليلية مقارنة معززة بتطبيقات قضائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010 .

- 9- د. سعد إبراهيم الأعظمي، الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي- دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989 .
- 10- د. سلطان عبد القادر الشاوي و د. محمد عبد الله الوريكات، المبادئ العامة في قانون العقوبات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2011.
- 11- د. عبد الإله محمد النوايسة، الجرائم الواقعة على أمن الدولة في التشريع الأردني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 .
- 12- د. عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة لقانون العقوبات، الطبعة الثانية دار الفكر العربي، القاهرة، 1986.
- 13- د. علاء الدين راشد - القانون الجنائي - المدخل وأصول النظرية العامة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بلا مكان نشر، 1974.
- 14- د. علي جعفر، جرائم تكنولوجيا المعلومات الحديثة الواقعة على الأشخاص والحكومة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بلا مكان نشر، 2013.
- 15- د.علي يوسف الشكري وآخرون، دراسات حول الدستور العراقي، الطبعة الأولى، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، بغداد، 2008.
- 16- د. غالب علي الداودي، قانون العقوبات - القسم العام، الطبعة الأولى، دار الطباعة الحديثة، البصرة، 1969.
- 17- د. فوزية عبد الستار، المساهمة الأصلية في الجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967.
- 18- ماهر عبد شويش الدرة، الأحكام العامة في قانون العقوبات، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
- 19- محمد احمد محمود، تعديل الدستور - دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ، الطبعة الأولى ، منشورات زين الدائرة الإعلامية في مجلس النواب، بغداد، 2010.
- 20- د. محمد عودة الجبور، الجرائم الواقعة على أمن الدولة وجرائم الإرهاب في القانون الأردني والقوانين العربية، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010.
- 21- د. محمود سليمان موسى، الجرائم الواقعة على أمن الدولة - دراسة مقارنة في التشريعات العربية والقانونين الفرنسي والإيطالي في ضوء المفاهيم الديمقراطية والدستورية المعاصرة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 22- د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982.
- 23- د. مصطفى مجدي هرجة، التعليق على قانون العقوبات في ضوء الفقه والقضاء - القسم الخاص، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988.
- 24- د. منتصر سعيد حمودة، المساهمة الجنائية - دراسة مقارنة بالتشريع الجنائي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2012.

25- هيثم فالح شهاب، جريمة الإرهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

الرسائل والاطاريح الجامعية

- 1- عودة يوسف سلمان الموسوي، جريمة استهداف إثارة الحرب الأهلية عبر الإعلام - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2015 .
- 2- محسن ثامر محسن، جريمة الشروع في إثارة عصيان مسلح - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، 2017 .
- 3- محمد ماضي جبر، التحضير للجريمة في التشريع العراقي، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 1998 .
- 4- منار عبد المحسن عبد الغني العبيدي، التحريض الجنائي على الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة تكريت، 2016 .

البحوث

- 1- د. آدم سميان ذياب الغريزي و محمد عباس حسين، الركن المفترض في جريمة إثارة الحرب الأهلية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، كلية الحقوق، جامعة تكريت، السنة (2)، المجلد (2)، العدد (1)، الجزء (1)، 2017 .
- 2- عماد فاضل ركاب وآخرون، جريمة العصيان المسلح في التشريع العراقي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، المجلد (2)، 2010 .

القوانين

- 1- قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 المعدل .
- 2- قانون العقوبات الليبي لسنة 1953 المعدل .
- 3- قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل .
- 4- قانون العقوبات البحريني رقم 15 لسنة 1976 المعدل .
- 5- قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم 13 لسنة 2005 .
- 6- قانون تعديل الغرامات العراقي رقم 6 لسنة 2008 .
- 8- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي رقم (39) لسنة 2015 .

المجموعات والقرارات القضائية

- 1- أمن دولة عليا 30 يناير سنة 1964، القضية رقم 341 لسنة 1963 أمن دولة عليا .
- 2- قرار محكمة التمييز العراقية الرقم 235 / هيئة عامة / 1999/ في 12/5/1999، محمد إبراهيم الفلاح، المختار من قضاء محكمة التمييز الاتحادية - القسم الجنائي - بغداد، 2012.
- 3- قرار محكمة التمييز الاتحادية ذو العدد 22 / هيئة عامة / 2007 في 24/2/2008 .